

المجلد: 05، العدد: 01 (2021)، ص 497-513

جوانب من إنجازات ومواقف الوالي أحمد راسم باشا بولاية طرابلس الغرب 1881-1896
Achievements and bearings of the governor the wali Ahmed Rassim Pasha in Tripoli state 1881-1896

عاشور قويدر
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة (الجزائر)
Achour.kouider@univ-msila.dz

المعلومات المقال	الملخص:
تاريخ الارسال: 2021/05/03 تاريخ القبول: 2021/05/29	تعالج هذه الدراسة فترة مهمة من تاريخ ولاية طرابلس الغرب (ليبيا حاليا)، وهي فترة حكم الوالي أحمد راسم باشا (1881-1896) بحكم أنها فترة مميزة مقارنة بفترات الولاة السابقين له أو ممن خلفه على رأس هذه الولاية، من حيث الظروف الدولية والإقليمية الصعبة للغاية التي كانت تحيط بالدولة العثمانية وولاياتها العربية وخاصة طرابلس الغرب آنذاك، أو من حيث الفترة الزمنية التي قضاها فيها إذ قاربت ست عشرة سنة، أو من حيث الإنجازات (الإصلاحات) التي قام بها في العديد من القطاعات كالتعليم والصحة والزراعة وال عمران، إضافة إلى حنكته السياسية المقتدرة في معالجة الكثير من المشاكل والقضايا وفرض الأمن والاستقرار وهيبة السلطة العثمانية في أنحاء الولاية، والعمل على مواجهة سياسات التغلغل الاستعماري الأوروبي إليها وخاصة فرنسا وإيطاليا.
الكلمات المفتاحية: ✓ إنجازات ✓ أحمد راسم باشا ✓ طرابلس الغرب	Abstract: This study deals “treat’s” an important period from the history of the Tripoli (Libya), and it is the reign of the wali Ahmed Rassmi Pasha (1881-1896), because it is a distinguished period compared with previons governors or who came after him at the head of this state. In terms of extremely difficult international and regional circumstances that surrounded the Ottoman Empire ,and it’s Arab states, especially Tripoli .Or in the time of nearly sixteen years of his conduct, or in the reforms he has under taken in many sectors such as “ like” education, health, agriculture and construction , in addition to his Politicial skill to treating many Problems and issues also he imposed the security and the stability of the Ottoman authority throughout the state, and he was working to confront the policies of European colonial penetration to it. especially France and Italy.
Article info	
Received: 03/05/2021 Accepted: 29/05/2021	
Key words: ✓ Achievements ✓ Ahmed RasimPaşa ✓ Western Tripoli	

ألحقت طرابلس الغرب بالسلطة العثمانية عام 1551م، بعد طرد فرسان القديس يوحنا منها، وشهدت هذه الإيالة عدة مراحل من الحكم في الفترة الممتدة من 1551 إلى 1711م أطلق عليها المؤرخون بفترة الحكم العثماني الأول المباشر، تولى الحكم فيها العديد من الولاة لتنتهي هذه الفترة بحالة من الفوضى وعدم الاستقرار مما سهل انتقال الحكم إلى أسرة كرغلية (القره مانلية) ابتداء من عام 1711م وإلى غاية 1835م. ونتيجة لسقوط إيالة الجزائر في يد الاستعمار الفرنسي عام 1830 الأمر الذي أربع السلطان محمود الثاني (1808-1839) من ضياع إيالة طرابلس الغرب أيضا، ولهذا كلف أحد قادته العسكريين يدعى مصطفى نجيب باشا باستعادة هذه الأخيرة من سلطة القره مانليين، لتبدأ فترة الحكم العثماني الثاني المباشر على طرابلس الغرب 1835-1911م .

وخلال هذه الفترة تعاقب على الإيالة (الولاية) العديد من الولاة، فمنهم الطالح المفسد الذي زاد من سوء الحال بجباروته وظلمه للأهالي وإرهاقهم بالضرائب؛ ومنهم الصالح المقتدر الذي جاء لخدمتهم ورفع حالة الغبن عنهم؛ ومن بين هؤلاء من ذكرهم وامتدحهم المؤرخون المعاصرون لهم كالوالي محمود نديم باشا والوالي علي رضا باشا الجزائري، والوالي أحمد راسم باشا، فهذا الأخير طبعت فترة حكمه بعدة ميزات وخصائص ايجابية برغم ما أحيطت به من ظروف محلية وإقليمية ودولية كانت في غاية الخطورة، إلا أنه أدرك الأساليب لمواجهة تلك الصعوبات والعراقيل. وهذا ما نعمل للإجابة عنها من خلال هذه الدراسة انطلاقا من طرح التساؤل التالي: ما هي الاهتمامات والخدمات التي أولاهها هذا الوالي لسكان ليبيا، وما المواقف المتخذة حول القضايا التي اعترضت سبيل إنجازاته؟

1.نشأته وتكوينه

ولد أحمد راسم باشا في مدينة إستانبول عام 1825، من والدين تركيين، وكان ذلك خلال فترة حكم السلطان محمود الثاني(1839-1808م)، ونشأ في ظروف سياسية مضطربة كانت تعيشها الدولة العثمانية داخليا ودسائس خارجية تترصد بها، منها تمرد محمد علي باشا وتوسعاته على ممتلكاتها في بلاد الشام 1831-1839، وبداية صدور قوانين التنظيمات الخيرية (شريف كلخانة) وحرب القرم ضد روسيا القيصرية شمال البحر الأسود. درس مرحلة الابتدائي بتفوق ثم واصل تعليمه العالي في أثينا خلالها تمكن من التحكم في عدة لغات أجنبية منها: اليونانية والايطالية والفرنسية، ولهذا فأول وظيفة تقلدها في الباب العالي بعد إتمام دراسته كانت برئاسة الوزراء بقسم الترجمة، ونظرا لما لوحظ عليه من نبوغ سياسي ودبلوماسية عالية نقل على إثرها عام 1844م مباشرة إلى وزارة الخارجية وهو ما ساعده في تجسيد تلك الحنكة والكفاءة ميدانيا يتمكن من حل العديد من المشاكل العالقة وفي مناطق عدة من الإمبراطورية؛ منها في سالونيك، ومناستر، وجزيرة سيسام. وفي عام 1863 عين متصرفا فوق العادة في طولجي وبعدها في ودين بولايات البلقان¹.

وخلال مشواره الوظيفي اكتسب خبرة وقدرة في التسيير كانت كافية ليتأهل إلى منصب وال، فعين عام 1867 واليا في يانية ثم واليا في طرابلس عام 1872، ثم على ولاية اشقودرة بألبانيا ثم واليا على ديار بكر ولم يستقر بهذه الأخيرة إلا أشهراً قليلة لينقل عائداً إلى إستانبول ويكلف بمديرية لجنة الصحة بوزارة الصحة وعميدا للعاصمة². هذه المؤهلات والمهام كانت كافية أن جعلت منه أحد أهم وزراء السلطنة المشهورين بالسياسة والكياسة³.

2. إنجازات الوالي أحمد راسم باشا بولاية طرابلس الغرب

أسندت إليه شؤون ولاية طرابلس الغرب في 11 ذي القعدة 1298هـ / نوفمبر 1881، بعد فصل الوالي السابق محمد نظيف باشا، وقد وصلها قادما من استانبول بتاريخ 4 محرم 1299هـ الموافق لـ يناير 1882⁴، وبمجرد استلام المهام سارع إلى العمل على تحسين ظروف الولاية وإصلاح أوضاعها⁵، فأول شيء بادر القيام به هو تفقد والاطلاع على أحوال الرعية، فوقف مصدوماً من ظروف الفقر والبؤس والحرمان التي وصل إليها حال عامة الناس؛ وهذا الحال عائد أسبابه بالدرجة الأولى إلى سوء التسيير الذي انتهجه الولاة السابقون من خلال السياسة الضريبية المجحفة التي أرهقت كاهل السكان والتي لم تراخ أيضا ظروف القحط التي تمر بها الولاية في معظم السنين، وكما اطلع على إمكانيات البلد فأدرك نواقصها وحاجياتها فأخطر بها الديوان السلطاني عبر تقرير مفصّل حدد فيه الشروط التي يستوجب توفيرها والتدابير والإجراءات اللازمة والوسائل الفعالة للمبادرة والتجديد وإعادة بعث روح الأمل في ربوع الولاية. وقد شمل التقرير شتى المجالات وعلى رأس أولوياتها توفير الأمن العام في الولاية انطلاقاً من عدم تغيير الولاة حتى يتسنى تنظيم الهياكل الإدارية وشؤون تسييرها وتيسير عملية الإعمار⁶.

1.2. في مجال التعليم والثقافة

أولى اهتماما كبيرا بالنشاط التعليمي والتحفيز عليه، وقد يكون الاهتمام بهذا المجال ناتج عن الوسط الذي تربى ونشأ فيه، وأيضا نابع من قناعاته كمبدأ وسبيل للحداثة والتجديد وتماشيا مع حركة الإصلاح التي تشهدها الدولة العثمانية. ولأنه لاحظ حالة الأمية والجهل متفشية بشكل فضيع في أوساط العامة من الناس، وأدرك حاجة السكان للمؤسسات التعليمية التي تفتقر إليها الكثير من مناطق الولاية، إضافة إلى مواجهة الزخم الكبير المتزايد للنشاط الاستعماري التبشيري الأجنبي بالولاية، ولذا سارع لبناء المدارس في أنحاء متفرقة من الولاية. وكان التعليم الابتدائي في الولاية يقوم على عاتق السكان ولا تتحمل حكومة الولاية أي نفقات عليه، بل اقتصر دورها على الإشراف وتطبيق الضوابط واللوائح الخاصة به⁷، ولم تتبن السلطة مسؤولية بناء المدارس إلا في عهده وذلك عام 1883م، حيث خصص رواتب للمعلمين من ميزانية الولاية قدرت بـ 30 ألف قرش⁸، وبادر بإنشاء المدارس لتعليم الأطفال، ففي مدينة طرابلس أنشأ مدرستين ابتدائيتين، ومدرسة ابتدائية عسكرية في شارع ميزران ومدرسة رشدية (إكمالية)، ومدرسة في مدينة العجيلات وأخرى في غريان ومدرسة ابتدائية في مدينة مصراته، ومدرسة رشدية في فزان 1895م⁹. كما يعتبر عهده سابقة أولى بالاهتمام بتعليم البنات حيث

بنى مدرسة ابتدائية وأخرى إعدادية للبنات حتى لا يلتحقن بمدارس الإرساليات التبشيرية التي تنتشط داخل الولاية¹⁰.

ولم ينس دور الجوامع في التربية والتعليم فبنى الكثير، منها بناؤه لثلاثة مساجد بمدينة طرابلس، وجامع في العجيلات، وجامع في مدينة الخمس¹¹، كما افتتح مكتب رشيدى في الخمس عام 1303هـ، وقد بلغ عدد المدارس الابتدائية في أواخر أيام عهده بـ 26 مدرسة بمعلم واحد لكل منها، وكان يطمح إلى زيادة عدد المدارس إلى أكثر من ذلك¹².

ولم تقتصر عناية اهتمامه بهذا القطاع بالمدن فحسب، بل لاحظ خلال المتابعة الميدانية الكثير من السلبيات في مجال تعليم الأطفال خاصة في البوادي، كعدم انتظام الطلبة في الدراسة بالزوايا والمساجد، بسبب عدم الاستقرار وكثرة ترحال أهاليهم في مواسم الحرث والحصاد أو بحثا عن الكلا الأمر الذي دفع به إلى مراسلة حكام مختلف أفضية الولاية لحث الناس فيها على التعاون والتكاتف لبناء المساجد والكتاتيب ويجعلون لها معلمين لتعليم أبنائهم مبادئ القراءة والكتابة وتحفيظهم القرآن الكريم والأمور الدينية¹³.

أما المدارس الإعدادية (الثانويات) المدنية فكانت موجودة منذ عام 1867م، إلا أنها غير قادرة على استيعاب تدفق الطلبة إليها من المدارس الرشدية، وتخفيفا من حجم الضغط افتتح الوالي مدرسة إعدادية عسكرية في 10 جويلية 1887م، وجعلها مرتبطة بالجهات العسكرية في نظامها ومناهجها وإدارتها ولا ترتبط بمجلس معارف الولاية، ولا ينتسب إليها إلا أبناء الضباط والأعيان¹⁴. وقد تكون هذه الإجراءات الخصوصية بهذه المدرسة حتى يضي عليها نوعا من الانضباط والصرامة ويمنع أبناء هذه الفئة من التحاقهم بمدارس الإرساليات الأجنبية النشطة بالولاية.

ونظرا لانعدام مدارس ومؤسسات التعليم العالي في الولاية كان يشجع البعثات العلمية للطلبة المتفوقين لاستكمال دراستهم في إستانبول، فقد وصل عدد طلاب البعثة عام 1886م إلى 45 طالبا، وتم توزيعهم عبر الكليات والتخصصات كالاتي: منهم ستة طلبة التحقوا بكلية الطب العثمانية وطالب واحد بالكلية المدنية أما الباقون فالتحقوا بالكلية الحربية¹⁵. وفي إطار سياسة السلطان عبد الحميد الثاني (1876-1909)، الرامية إلى تقوية الروابط العثمانية العربية واستمرار التواصل السياسي والفكري افتتح مدرسة العشائر¹⁶، والتحق بها من ولاية طرابلس الغرب في أوت 1894 خمسة طلبة للدراسة¹⁷.

وحرصا منه على توسيع أفق مجال التعليم ونشر الثقافة اهتدى إلى فكرة إقامة دار للطباعة مستندا في ذلك بقانون الولايات الصادر عام 1864 الذي نص في المادة التاسعة منه "بأن أمور تحريرات الولاية تحال إلى مأمور منصوب من طرف الدولة بعنوان مكتوبجي الولاية، الذي أقر بأن تكون في كل ولاية مطبعة توجد تحت إدارة "المكتوبجية"¹⁸، فسارع الوالي أحمد باشا إلى تحسين أداء المطبعة القديمة الموجودة بالولاية¹⁹ - والتي تأكلت حروفها خلال واحد وعشرين سنة ولم تبدل- من خلال تجديد حروفها، وهذا ما يؤكد أحمد النائب الأنصاري قائلا: " فأحضرت من دار السعادة قبل أربع سنين (أي عام 1308هـ) حروفاً جديدة على أربعة

أنواع وغير ذلك من اللوازم بلغ ثمنها اثني عشر ألف قرش، كما استجلبت من أوروبا آلة جديدة مكملة للطبع بالحجر بثمن قدره ثلاثون ألف ليرة²⁰. وكان الوالي أحمد راسم باشا يهدف من خلال هذه الإجراءات إلى نشر التعليم على نطاق واسع بين كافة الناس، وإعداد علماء ومثقفين أكفاء للحفاظ على علوم الدين من الضياع ولتولي مهام ثقافية ودينية وإدارية والتي كانت الولاية في أمس الحاجة إليهم. وعلى الرغم من هذا الاهتمام إلا أن جانب الحيطة والحذر وعدم الاطمئنان لهذه الفئة (فئة العلماء والمثقفين) لا يغادر تفكيره إلى درجة أن بالغ في إهانة بعض منهم مع بداية عهده خاصة فيما عرف بالقضية السراجية والتي سوف تأتي للحديث عنها، ولكن أعماله الجليلة بعد ذلك تكون قد شفعت له عند أهل العلم والعامّة من الناس.

2.2. في مجال الصحة

نظرا للطابع الصحراوي لولاية طرابلس الغرب وتعرضها لسنين عجاف خلال فترات متكررة مما يصاحبها في الغالب انتشار لسلسلة من الأمراض والأوبئة من حين لآخر، إضافة إلى اكتظاظ المدينة بالسكان وإلى طريقة البناء العمراني سبب في تلاحم المنازل ببعضها البعض وأدى إلى عدم تسرب أشعة الشمس لأزقتها الضيقة وهذا ما أدى إلى تلوث الهواء وانتشار القاذورات والأمراض وبخاصة في حارة اليهود التي تفوح منها الروائح الكريهة وتكثر فيها البرك الراكدة العفنة²¹. دون أن ننسى الكثير من الأمراض الوافدة من الخارج عن طريق السفن القادمة من مختلف موانئ الدول المطلة على البحر المتوسط أو عن طريق القوافل التجارية الصحراوية.

ومن أبرز تلك الأمراض والأوبئة نذكر وباء الكوليرا الذي يطلق عليه أبو كماش والطاعون والملاريا وأمراض العيون والصدر وغيرها من الأمراض، ونأخذ على سبيل المثال انتشار داء الخناق أو ما عرف بالدفتريا وهو مرض من الأمراض الصدرية المنتشرة داخل ولاية طرابلس الغرب ويعدّ من الأمراض المعدية التي تصيب الأطفال وتؤدي في كثير من الأحيان إلى الوفاة، ونظرا لخطورة هذا المرض، فقد اهتم الوالي أحمد راسم باشا شخصيا به حيث بعث برسائل إلى مختلف القائمقاميات والمتصرفات، خاصة منطقة غريان التي شهدت انتشارا واسعا للمرض بها، ومنبها ومحذرا مسؤولي هذه المناطق إلى اتخاذ الاحتياطات اللازمة لمكافحة هذا المرض والقضاء عليه، كما بعث أحد الأطباء إلى باريس لإحضار دواء مكتشف حديثا في أوروبا لعلاج المرض الخناق والذي أثبت نجاعته²². لم تقتصر الأمراض على الإنسان فقط بل حتى الحيوانات لم تسلم منها، فقد أثرت بشكل مباشر على اقتصاد الولاية وكان أخطرها ما يسمى بالوباء البقري الذي هو عبارة عن جرثوم يصيب الماشية وتظهر أعراضه في البداية بحمى ثم تتطور إلى إسهال فنفوق. هذا المرض اتخذت إدارة الولاية بأمر من الوالي أحمد راسم باشا بتشكيل لجنة مكلفة باتخاذ التدابير اللازمة والإجراءات الصحية الضرورية لمكافحة المرض والوقاية والحد من انتشاره، من خلال: إصدار قرار بذبح كل حيوان مصاب بالمرض؛ وضرورة حفر حفر عميقة توضع فيها الحيوانات الميتة وحرقتها ودمها؛ ومعاقبة كل من لم يلتزم بهذه الإجراءات وفي المقابل تعويض أصحاب الحيوانات المصابة بهذا المرض نقدا²³.

ولمعالجة الواقع الصحي عموماً، عملت السلطات العثمانية خلال العهد الثاني إلى افتتاح العديد من المراكز الاستشفائية سواء كانت مدنية أو عسكرية، منها مستشفى الغرباء²⁴ الذي افتتحه الوالي أحمد عزت باشا 1879 ليخدم خدماته الطبية لأهالي الولاية خاصة منهم الفقراء، والشيء نفسه سار عليه الوالي أحمد راسم باشا في إطار نشاطه الدؤوب كبناء مستشفى بمنطقة باب البحر داخل المدينة عام 1883م، وقد بني هذا المستشفى على أنقاض فندق قديم، وهو بناء من ثلاثة طوابق، الطابق السفلي عبارة عن سرداب يحتوي على محلات تجارية للكراء تعود مداخيلها إلى خزانة البلدية، أما الطابقين الأوسط والعلوي فيحتويان على عشرين حجرة، منها أربعة عشر غرفة في الطابق الأوسط ويتسع لمائة وخمسين سريراً²⁵.

أما خارج مقر الولاية فقد أنشأ في منطقة ترهونة مستوصفاً صحياً به أربع حجرات، وعادة ما يرفق بالمستوصف صيدلية مزودة بالكثير من الأدوية - التي تجلب من الآستانة والدول الأوروبية - اللازمة للمرضى الفقراء، إضافة إلى وجود صيدلية تعود إلى صاحبها المالطي "ريكاردو" والتي اكتسبت في ذلك الوقت شهرة في أنحاء الولاية، وكانت توجد أيضاً صيدلية بمدينة مرزق يطلق عليها "بيت الدواء" تابعة للمستشفى العسكري²⁶. وقد تكون هذه الإجراءات والخدمات الصحية برغم قلتها قد استحسنها السكان عامة وخففت الكثير من معاناة المرضى بالولاية.

3.2. الزراعة والري

تعتبر الزراعة أهم نشاط اقتصادي ومورد رئيسي للثروة لدى سكان ولاية طرابلس الغرب، فقد زاول السكان هذا النشاط منذ زمن بعيد جداً²⁷، وتعرف المنطقة تنوعاً في المحاصيل الزراعية من حبوب وبقوليات وخضر وفاكهة²⁸، وحين تم إلحاق طرابلس الغرب بسلطة الباب العالي أولى الأتراك اهتماماً بالغاً بقطاع الزراعة بالولاية وتشجيعها وهذا بشهادة الإيطاليين أنفسهم²⁹.

وهذا الاهتمام لم يغيب أيضاً عن الوالي أحمد راسم باشا فكان مداوماً على متابعة النشاط الاقتصادي وحريصاً على ترقيته وتطويره وتحقيق فائض في الإنتاج، ومن بين اهتماماته بالقطاع بأن قدّم مقترحاً عام 1892م للسلطان العثماني عبد الحميد الثاني، يتضمن تأسيس مدرسة تهتم بالعلوم الزراعية والبيطرية وطرق تربية المواشي يتعلم فيها الطلاب أنجع الطرق الحديثة في هذا الميدان، وبالرغم من أن هذا المطلب لم يتحقق وتأجل إلى غاية عام 1910، فإن فضل إنشائها يعود إليه. كما انتهج سياسة تأجير الأراضي الحكومية الخالية للأهالي فأنشأ في بعض منها سواني (بساتين) والتي تعتبر أول مزرعة نموذجية تقام في الولاية عرفت فيما بعد باسم سواني راسم باشا وغرست فيها مختلف الأشجار المثمرة، وقد قدر عددها من تين وخوخ ومشمش وزيتون ولوز بعشرة آلاف شجرة على امتداد الطريق الرابط بين العزيزية وغريان³⁰.

ودائماً في القطاع نفسه، فقد بلغ عدد أشجار الزيتون التي أمر بغرسها في بعض الأفضية الواقعة غرب الولاية كورفلة والخمس والنواحي الأربعة، وغريان والزاوية والعجيلات وترهونة وبنو الوليد بـ 42235 شجرة³¹. كما عمل جاهداً بإدخال مزروعات جديدة إلى الولاية كزراعة البن، إذ تقدم بطلب إلى والي اليمن بتاريخ

20 أكتوبر 1894 يطلب منه بأن يرسل له خبيرا في زراعة القهوة فأرسل له الخبير حسين بن يحيى اليميني إلى طرابلس ومعه بذور البن من أجل إجراء تجارب ميدانية لمعرفة مدى قابلية زراعة البن في الولاية، وحين وصول الخبير توجه برفقة مدير الزراعة إسماعيل أفندي³² إلى أودية مسلاته و غريان والجبل الأخضر واختار أهم المناطق التي تكون فيها قابلية لزراعة البن وقد لقيت هذه العملية نجاحا كبيرا³³، إضافة إلى غرس أشجار التوت وجلب دودة القز تشجيعا لإنتاج الحرير الطبيعي³⁴.

ونظرا للموقع الجغرافي للولاية الذي انعكس على طبيعة مناخ المنطقة والذي يتميز بتذبذب هطول الأمطار في أغلب المواسم مع قلة عيون الماء، وهذا الوضع كان يدفع بمعظم السكان لشراء صهريج الماء بأثمان مرتفعة من عند الباعة الذين يجلبونها من أماكن بعيدة جدا عن المدينة، فاطلع الوالي على حجم معاناة السكان وخاصة فقراء البلاد فسارع بإقامة مشروع تزويد المدينة بمياه الشروب والرّي وهذا من خلال إعادة توسيع بئر بومليانة في المنشية وتنظيفه وشراء آلة بخارية وأنابيب من أوروبا لاستعمالها في عملية الضخ، وتوصيل الماء إلى المدينة وإقامة حنفية ماء "السبيل" بباب الخندق³⁵، وشجع الفلاحين على حفر الآبار للاستعمالات الزراعية حيث بلغ عددها عام 1891 ما بين ستين إلى ثمانين بئرا³⁶.

4.2. البناء والعمران

في هذا الميدان، شهدت مدينة طرابلس في عهده توسعا في العمران تجاوز أسوار المدينة إلى الخارج بعدما كانت محصورة داخله وهذا بشهادة رئيس بلدية طرابلس الذي عاصره: "إن خارج البلدة ... قد صار في شكل قسبة منتظمة أكبر من داخلها في ظرف مدة قليلة"، وقام بإنشاء أبنية جديدة من بيوت ودكاكين³⁷، وتنظيم شوارع المدينة وترصيفها وبنى ثمانية وستين دكانا في سوق الحميدية، وبنى قصورا للحكومة في الجفارة والخمس وسوكنه وبراك وزوارة³⁸، ورمم أخرى، وبنى فنادق في كل من مصراته ومسلاته، وجفارة والعجيلات، وترهونة وسوكنة³⁸ وبنى فندقين بالنقازة وسيدي ابن نور على الطريق الرابط بين الخمس وطرابلس⁴⁰، وبنى مقرات حكومية في زليطن خصصت للإدارة الشرعية والعدلية والضبطية إضافة إلى إقامات للعساكر بمجموع 23 حجرة⁴¹، وفي الجهة الشمالية للبلاد في المناطق الوسطى منها قام أيضا بإنشاء مقرات حكومية بقضاء سرت عام 1303هـ إضافة إلى مباني للمأمورين وعائلاتهم وفندق ودكاكين وطاحونة وفرن (مخبزة)⁴²، وذلك حتى يستقر الموظفون ويؤدون عملهم في أحسن الظروف. وفي الجهة الشرقية من خارج مدينة طرابلس اهتم بإعادة ترميم رصيف الميناء الذي تأكلت جدرانه نتيجة طغيان مياه البحر فأمر بإنشاء حاجز بالإسمنت المسلح، وكان هذا الرصيف يتخذ كميدان يعقد فيه السوق الأسبوعي كل ثلاثاء يلتقي فيه الأهالي بأعداد كبيرة من كل النواحي⁴³، ويمتد هذا الحاجز تحت سور المدينة القديمة إلى مرسى الحلفاء بطول بلغ 755 مترا⁴⁴. كما اهتم بتبليط شوارع وأزقة المدينة وإنشاء مجار لتصريف المياه القذرة نحو البحر⁴⁵.

وفي إطار حركة التحديث والإصلاح التي انتهجتها الدولة العثمانية ونظرا لما لوحظ من عجز وعدم القدرة في إدارة شؤون البلديات الذي كان تحت إشراف مسؤول مدني يدعى بشيخ البلد⁴⁶، مما استدعى إلى فكرة

إنشاء نظام البلديات والعمل به في المدن الكبرى. وقد بدأ العمل بهذا النظام البلدي الجديد في ولاية طرابلس الغرب في 05 ذي الحجة 1286هـ الموافق لـ 08 مارس من عام 1870م، وعين شيخ البلد علي القرقي، أول رئيس لبلدية مدينة طرابلس، ونائبا له علي أفندي وهو أحد التجار المعروفين على مستوى الولاية⁴⁷. وفي عهد الوالي أحمد راسم باشا تمّ توسيع العمل بنظام البلديات⁴⁸ وإقامة مقرات لها في عدة مدن وقرى في كل من مصراته مسلاته الزاوية غريان ورفلة وترهونة والعجيلات وزليطن وغدامس وفساطو وفي نواحي زوارة وجنزور، وتاجوراء، وجفارة، خلال الفترة الممتدة من 1301هـ/1884م إلى 1311هـ/1894م⁴⁹.

5.2. خدمات أخرى متنوعة

اهتم بتحسين وسائل الاتصال بين مركز الولاية وأطرافها إلى درجة أن معظم أنحاء البلاد شهدت تغطية للخدمات البريدية، بأن مَدَّ خطوط التلغراف واستحداث البوسطة البرية والبحرية واضحت المكاتب التجارية وغيرها تنقل من طرابلس إلى فزان عن طريق ترهونة وأورفلة وسكونة في كل يوم اثنين، أما عن طريق الساحل فتنقل من مركز الولاية إلى قضاء الزاوية والعجيلات ومنها إلى زوارة كل يوم ثلاثاء، وقد بلغ عدد دوائر البريد في مدن الولاية باثنتا عشرة دائرة⁵⁰، وإنشاء الأسواق وتنظيمها لبيع المواشي والحبوب وغيرها، ومن أهمها بناؤه لسوق الحميدية خارج المدينة ويضم ثمانية وستون دكانا⁵¹. هذه الأعمال سهلت من حركة وتتنوع المبادلات التجارية وتنشيطها في مختلف المدن الليبية سواء مع دول الساحل الإفريقي (التجارة الصحراوية) أو مع الدول الأوروبية. أما في مجال البر والإحسان فقد تكفل بدفع معاشات الفقراء والمحتاجين وتكفين الموتى من الغريب والفقراء⁵²، ومنع تجارة الرقيق، فأصدر أوامر بعثق كل من كان مملوكا، فتعطي له الحكومة ورقة العتق، وتوضع النساء الإماء في دار الضيافة التابعة للبلدية حتى يتزوجن، أو يؤخذن في البيوت بصفة خادمة بأجرة يومية أو شهرية⁵³.

3. موافقه من بعض القضايا

حينما عين أحمد راسم باشا واليا على طرابلس الغرب كانت الظروف الإقليمية والدولية مضطربة، منها الحماية الفرنسية على تونس 1881 ثم الحماية البريطانية على مصر 1882، وأصبحت أطماع الدول الغربية تترصد بطرابلس من خلال تزايد نشاط قناصلها ورحلاتها بدافع مد النفوذ الاستعماري، وفي الوقت نفسه كانت مدن الولاية ومركزها تعج بالمظاهرات المعادية للأوروبيين مطالبين الباب العالي بتقديم المساعدات العسكرية السريعة إلى تونس ومطالبين بتحسين مدينة طرابلس من العدوان المحتمل عليها⁵⁴؛ وانسجاما مع سياسة السلطان عبد الحميد الثاني التي نصت على مجابهة التحدي الأوروبي عمل الوالي راسم باشا على معالجة هذه المشاكل والقضايا بالحكمة والحكمة واليقظة.

1.3. مشاكل الهجرة والحدود

بعد فرض الحماية الفرنسية على تونس في 12 ماي 1881م تزايدت هجرة التونسيين هربا نحو طرابلس منتصف 1299هـ/1881م، إذ بلغ عددهم أكثر من 100.000 نسمة نزلوا في الجهة الغربية كالزاوية والجبل

الغربي وغدامس، فعمل الوالي وبأمر من السلطنة على حث المهاجرين إلى العودة إلى تونس أو الانتقال إلى سرت، كما أسهم القنصل الفرنسي لأكو LACAU أيضا باستعمال أساليب الضغط والتهديد والإقناع إلى عودة الكثير من المهاجرين إلى أرض تونس في أكتوبر 1882 والباقون بعد سنين⁵⁵.

كما عمل على التصدي لمشكلة الحدود بين تونس وطرابلس والتي تعود أسبابها إلى عملية السلب والنهب التي ترتكبها قبيلة ورغمة وأولاد يعقوب التونسيين ضد القبائل الليبية المتاخمة لها كقبيلة النوايل والحواميد فراسل الوالي مشايخ وأعيان قبيلة النوايل في 13 أفريل 1889 حاثا إياهم على عدم إبقاء الوردغيين في الحدود إما القدوم نحو سرت بعيالهم وحيواناتهم أو العودة إلى التراب التونسي وهذا حرصا منه على عدم إثارة المشاكل مع فرنسا التي دائما تبحث عن الذرائع للتدخل العسكري مثلما فعلت مع تونس سابقا. ونشير هنا بأن الوالي تمكن من تهدئة وإخماد المشكلة ولم يحلها من جذورها نهائيا بدليل تفاقمها أكثر في عهد خلفه نامق باشا⁵⁶.

2.3. مشكلة القناصل

عرف عن الوالي أحمد راسم بعدائه الشديد للأجانب⁵⁷، فقد وقف ضد نشاط القناصل الأجانب والرحالة الذين كانوا يستغلون امتيازاتهم وضعف الدولة العثمانية للتغلغل والتوغل في الدواخل الطرابلسية، وتعاضم هذا الوضع منذ النصف الثاني من القرن 19م، كالدور الذي قام به على سبيل المثال القنصل البريطاني هانمر جورج وارنجتون (Hanmer George Warrington) الذي دام في مركزه اثنان وثلاثون سنة (1810-1842)⁵⁸، ساهم بشكل كبير في حركة الكشوفات الجغرافية في إفريقيا عبر الأراضي الليبية، وأيضا القنصل الفرنسي روسو، فجاءت مبادرة التصدي الأولى من قبل السلطان عبد الحميد الثاني بأن أصدر قرارا يضبط فيه مهام القناصل والحد من تصرفاتهم في ممالك السلطنة وموضعا أصول وظيفة القنصل المتمثلة أساسا في النظر في المصالح التجارية المتعلقة ببلده وليس لهم الحق في إقامة تشريفات خاصة⁵⁹، ونشر هذا القرار في الجرائد اليومية بالسلطنة⁶⁰، ووجد الوالي في هذا القرار سندا للحد من تلك التصرفات ومنع الرعايا الأجانب من الإقامة خارج المدينة (طرابلس) وحتى في القرى المجاورة لها⁶¹، ويبدو أنه نجح في الكثير من الأحيان إلى الحد من عنجهية القناصل الأوروبيين وبخاصة منهم الإيطاليين والفرنسيين، ومراقبة نشاطهم المشبوه⁶²، إلا أن سياسة التشدد والتضييق هذه قد تكون جلبت عليه العداوة والسخط الكبيرين من القناصل بأن رفعوا شكاوهم بالوالي إلى سفرائهم بالباب العالي .

3.3. محاربة ظاهرة الحماية الأجنبية للأشخاص

تعتبر هذه الظاهرة متفشية بشكل عام في معظم ولايات الدولة العثمانية وخاصة في مدنها التجارية، وهذا ما يؤكد عليها الباحث والمؤرخ الدجاني بأن هذه الظاهرة تفتت أيضا وبشكل كبير في طرابلس الغرب من خلال اطلاعه على الكثير من وثائق وملفات الرسائل القنصلية خاصة الانجليزية منها⁶³.

ولكن موقف الوالي أحمد راسم باشا كان استثناء في محاربه لهذه الظاهرة. ولأن هؤلاء الأشخاص المسجلين في سجلات الحماية الأجنبية هم في الأصل رعايا عثمانيين مسلمين ليبيين، ومن الأسباب والدوافع

المشجعة لأغلب هؤلاء في تسجيل أنفسهم تحت الحماية أو الوصاية الأجنبية بأنها لم تكن عن طيب خاطر بل بسبب كثرة ما لحقهم من ظلم وجور من قبل بعض المتنفذين والمأمورين المحليين، وأيضا إلى عدم القدرة على تحمل أعباء الضرائب المفروضة على الأهالي عامة من قبل سلطات الولاية، وأيضا التخوف من هول الأحكام القضائية القاسية الصادرة في حقهم ممن أحيل على القضاء بتهمة ما، وفي المقابل وجدوا نوعا من الحرية في المعاملة والإعفاء من الضرائب، وبساطة الأحكام ومرونتها في محاكم القنصليات الأجنبية، إضافة إلى تحقيق الكثير من المنافع الذاتية في حالة الدخول تحت الحماية والوصاية الأجنبية⁶⁴.

ومن المحتمل أن يكون الوالي قد تمكن بحنكته السياسية الحكيمة وبأسلوب الإقناع ويمكن أنه قد لجأ في هذا الأمر أيضا إلى العلماء ودعوتهم بالإفتاء بحرمة خضوع المسلم بإرادته وقناعته تحت وصاية الرومي الكافر، هذه السياسة تكون قد دفعت بالكثير من الأفراد إلى العودة مرة أخرى تحت كنف الحماية العثمانية.

4.3. إعادة هيبه السلطة في الولاية

منذ توليه السلطة على رأس الولاية عمل على إعادة هيبه الحكومة بضبط الأمور من خلال دراسة وتفهم الأحوال السائدة وإيدراكه لأسباب الفساد التي تأتي في الغالب من قبل أصحاب المنافع الذاتية الشخصية ممن هم في المقدمة (المقربين من السلطة)، فعمد إلى استعمال كل أساليب القهر والقوة مع بعض الأعيان وأصحاب النفوذ ممن بلغت بهم سطوتهم الغاية القصوى في الأولوية والأفضية والنواحي، وجعل القانون فوق الجميع، وفي المقابل أعطى لأصحاب الكفاءات⁶⁵ من الأعيان الشأن العظيم كالاستعانة بهم في تسيير شؤون الأفضية والنواحي مما يحقق مضاعفة في الإيرادات المالية وتوفير الأمن والأمان في الولاية⁶⁶، معارضا بذلك سياسة الإقصاء التي تمارسها الأستانة بتعيين النواب والقائمين مقام من عندها دون توفر عنصر الكفاءة والذي لا يتناسب مع سياسة ومصلحة الحكومة والدولة معا، كما حذر كبار الموظفين وحكام الأقاليم من سوء التصرف مع الأهالي بل نبه على طيب المعاملة وحسن التصرف مع الأهالي واحترامهم وعدم إهانتهم، وفي الوقت ذاته كان غير مطمئن لجانب الأهالي وخاصة ممن هم مقربون من الأجانب فعمد إلى نشر الكثير من المخبرين في أنحاء الولاية⁶⁷.

5.3. القضية السراجية

عرفت طرابلس الغرب تجربة تنظيمية اتصفت بالوعي والطموح توافقت في أهدافها مع تطلعات الحركات الشعبية في الوطن العربي المناهضة لسياسة العثمنة، وتصادفت تلك التجربة مع احتلال فرنسا لتونس عام 1881 وشعور الأهالي بالخطر الأوروبي على مقربة منهم وزاد الخوف أكثر بفرض الحماية البريطانية على مصر عام 1882⁶⁸. وتعود وقائع وحيثيات القضية السراجية إلى مستهل عام 1882م بأن قام مجموعة من شباب طرابلس يزيد عددهم عن عشرة أفراد بتأسيس جمعية سرية واتخذوا من مقهى مصطفى آغا الارضروملي الواقعة خارج سور المدينة (طرابلس) وبالقرب من شارع ميزران سطورا قانونا وبرنامج عمل للجمعية أطلق عليه "فوائد ونصائح خيرية" يضم عشرين فائدة تشرح أهداف الجمعية، ومنها: إصلاح أوضاع الولاية بتعميم التعليم،

وتتبيه الأهالي بخطورة الأطماع الأوروبية وخاصة منها الفرنسية والايطالية، ودعوة قبائل البدو إلى التصالح والولاء للسلطة العثمانية وعدم التصادم معها بل الدعاء بدوام الصحة والعزة والتوفيق لصاحب الحضرة الشاهنية، والسعي بالحنكة السياسية إلى استقطاب اليهود والنصارى في الحياة الاقتصادية وتحفيزهم لاستثمار أموالهم في الأعمال النافعة للبلاد⁶⁹.

وقد أولت هذه الجمعية اهتماما كبيرا بالجانب العسكري وتنظيمه من أجل إثارة الحماس والحمية الوطنية بين أفراد الجيش العثماني وبخاصة ضباطه الموجودين في الولاية دون أن تهمل الجانب المدني من خلال خلق انسجام وتكامل اجتماعي يصب في بوتقة واحدة الهدف والغاية ألا وهو إثارة الوعي والتصدي للتغلغل الأوروبي في البلاد⁷⁰، الذي ينشط بكل الطرق والوسائل الاقتصادية والثقافية والجاسوسية.

وقد برمجت الجمعية نشاطها بأن حددت أوقات الاجتماع في الليل لقراءة الكتب المفيدة كالتاريخ والجغرافيا والقانون أما في النهار فمطالعة الجرائد، وتوظيف النص الخطابى في منابر المساجد. وكان من أبرز عناصر الجمعية أحمد النائب الأنصارى⁷¹، وحمزة ظافر المدني وإبراهيم سراج الدين، إضافة لمعظم رجال النخبة المثقفة المتنورة في مدينة طرابلس انخرطوا في هذه الجمعية⁷².

وبما أن نشاط الجمعيات السياسية والفكرية كان محظورا في نطاق الدولة العثمانية عموما وكان تحت مراقبة سرية شديدة، وعلى هذا الأساس فلما اكتشف أمر الجمعية إتهم إبراهيم سراج الدين وأصحابه بتشكيل جمعية فساد في البلاد وتعريض نظامها للخطر.

سبق أعضاء الجمعية إلى التحقيق تحت طائل تهمة الفساد والبلبلة والتحضير للانقلاب على النظام القائم وبعد اطلاع قاضي المحكمة على حيثيات القضية⁷³ أصدر الأحكام التالية: نفي أحمد النائب وحمزة ظافر المدني إلى الأستانة⁷⁴ وأفرجت المحكمة بأمر من سلطة الوالي على بقية الشباب المتهم في القضية لحدائثة سنهم وعدم قدرتهم على التمييز ما يضر أو ينفع، وحملت السلطات إبراهيم السراج وحده المسؤولية الكاملة لاسيما وأنه يعد من خارج البلاد وممن تحوم حولهم الشبهات⁷⁵ فرمته في السجن⁷⁶. ومهما ما آلت إليه نهاية الجمعية إلا أنها أسهمت في يقظة الشعور الوطني بخطر الغزو الأوروبي عامة والايطالي خاصة.

6.3. قضيتا محمد بُوربُعية وزيكو

أصبحت السلطات العثمانية من هول الضغوطات الأجنبية تكيل التهم لأدنى الشبهات، فما إن كادت تطوى ملفات القضية السراجية حتى تفجرت قضية ثانية وهي: قضية محمد بُوربُعية الذي تزعم أعيان المعارضة لسياسة أحمد راسم الاستقرازية في نظرهم، وقد سبق وأن استدعي على إثرها إلى إستانبول للتحقيق معه في الأمر نفسه، وحينما عاد إلى طرابلس الغرب لم يسلم من المتابعة وحيكت ضده المكائد من قبل جواسيس الوالي وادخل السجن بتهمة الإخلال بالأمن العام وتشجيع الفساد والفاستدين في الولاية، أما الطرف الآخر في القضية نفسها وهو المحامي يوسف عبد الجليل الصيد الذي يعد أيضا من الأطراف الفاعلة المعارضة للوالي وأصقت به تهمة التحقير والإهانة والحط من هيبة السلطان عبد الحميد أمام العامة. فتشكلت داخل السجن

معارضة كبيرة قوية نشطة تمثلت في: إبراهيم سراج الدين، محمد بوريعية، يوسف عبد الجليل ضد الوالي أحمد راسم باشا الذي فتح تحقيقا استغرق عامين من 1308 هـ - إلى 1310 هـ انتهت بإصدار حكم الإعدام في حق إبراهيم سراج الدين⁷⁷.

أما قضية محمد زيكو وهو من قضاء العجيلات الذي اتهم بالتجسس لصالح فرنسا والتدبير لمحاولة اغتيال الوالي أحمد راسم باشا، كم لفقت له تهمة ثالثة وهي ارتباطه أيضا بالقضية السراجية، لذا تمت محاكمته وسجنه في 2 صفر 1303 هـ الموافق 1887م⁷⁸. ومهما يكن من قضايا ومشاكل فإن البلاد شهدت في عهده نوعا من الاستقرار الأمني بل يمكن أن نَصِفَه بالعهد الذهبي⁷⁹.

7.3. علاقة الوالي أحمد راسم باشا بالزعامة السنوسية

كان السلطان عبد الحميد الثاني يحرص على استمرار التواصل وحسن العلاقة مع أتباع الحركة السنوسية، وقد خصهم بكامل الاهتمام والرعايا والاحترام والإعفاءات من الضرائب، وكان بينهما تبادل للهدايا ورسائل المودة والإخاء بأن أرسل السلطان نسخة مطبوعة من صحيح البخاري وأيضا ساعة لتكون في الأوقات الخمسة مذكرة بصالح دعواته لجنابه العالي. وكما أرسل إليه الصادق المؤيد العظم أحد أهم ياوران السلطان بزيارة مجاملة إلى مقره بواحة الكفرة، وهناك اطلع مرسل السلطان على أحوال الزاوية السنوسية واطمأن بصدق ومحبة الشيخ المهدي نحو الخلافة العثمانية وأن طاعتها واجبة شرعا وعقلا. ومما زاد السلطان عبد الحميد الثاني ثقة بالشيخ المهدي السنوسي وأتباعه لما كانت تصله من كثرة الشكايات الدول الأوروبية من الحركة وعرقلتها للكثير من مشاريعهم التبشيرية في إفريقيا الغربية والوسطى⁸⁰.

ولما لمس السلطان عبد الحميد صدق النوايا والإخلاص من الشيخ المهدي السنوسي وأتباعه لمقام الخلافة العثمانية وسلطانها، فلذا حرص على استمرار حسن العلاقة معها بأن أوصي بها الولاية في طرابلس ومنتصرفية بنغازي. وتبعاً لتلك التوصية وتنفيذاً لها راسل الوالي أحمد راسم باشا السيد المهدي شيخ الحركة آنذاك بتاريخ 17 صفر 1303 هـ/1886 يشكر فيها الشيخ على إخلاصه وما ذكر عنه في الجرائد المصرية بأنه يحث أتباع المهدي السوداني بالتخلي على الهرج والعداوة والالتزام بطاعة السلطان العثماني وعدم الخروج عنه⁸¹ وبالرغم من تلك التوصيات القادمة من استانبول وسياسة الولاء التي يبديها السيد المهدي السنوسي إلا أننا نجد في أكثر من مقام بأن الوالي أحمد راسم باشا تنتابه سياسة الحذر والشك في علاقته مع قادة السنوسية ومريديها بدليل أن أحد أتباع السنوسية ويدعى محمد السني جاء في زيارة إلى متصرفية الخمس للوقوف على أشغال بناء مسجد بهذه المدينة فأمر الوالي متصرف الخمس بتتبع نشاطه وحركاته وإذا لزم الأمر بإلقاء القبض عليه أو اتخاذ سبب يستدعي التعجيل برحيله⁸². هذا الموقف الغريب من الوالي راسم باشا تجاه السنوسية إنما نابع من قناعاته الشخصية في طبيعة التعامل الحذر بتقدير الأسباب وقراءة التداعيات وخاصة بعد أن تمّ نقل مقر الحركة السنوسية من مدينة الجغبوب إلى الكفرة عام 1895م.

خاتمة

وما نخلص له في الأخير، أن الوالي أحمد راسم باشا تمكن بفضل حنكته السياسية وقدرته في إدارة شؤون الولاية وذلك انسجاماً مع سياسة السلطان عبد الحميد الثاني الإصلاحية، حيث استطاع أن يحقق ويجسد ميدانياً الكثير من طموحات السكان من إنشاء مختلف مرافق الحياة الضرورية التي كانت الولاية تعاني من نقصها أو انعدامها، وخاصة بناء المستشفيات في مختلف أنحاء البلاد وبناء المدارس بمختلف مراحلها وتخريج دفعات عديدة من الطلبة وفتح مجال التوظيف لأبناء الولاية بحسب كفاءتهم في مختلف القطاعات كأطباء وقضاة ومعلمين وإداريين وحرفيين مهرة، واستطاع أن يفرض الأمن والاستقرار. وهذه الانجازات إنما تحققت بطول المدة التي قضاها على رأس الولاية (ست عشرة سنة)، فتحسنت أحوال الرعية مقارنة عما كانت عليه على عهد الولاة السابقين. وكما تمكن في الكثير من الأحيان من معالجة القضايا والضغوطات الخارجية المحيطة بالولاية. وأسهم بشكل أو بآخر في تأجيل المشروع الاستعماري الإيطالي على ليبيا إلى غاية سنة 1911.

الهوامش:

- 1- مجلة الأفكار، عدد 11، جوان 1957، ص 21.
- 2- المرجع نفسه، ص 22.
- 3- محمود ناجي، تاريخ طرابلس الغرب، ترجمة: عبد السلام أدهم، محمد الأسطى، منشورات الجامعة الليبية، كلية الآداب، 1970، ص 180.
- 4- أحمد بك النائب الأنصاري، المنهل العذب في تاريخ طرابلس الغرب، تقديم: أحمد طاهر الزاوي، ط 1، ج 2، مطبعة الاستقامة، القاهرة، 1961، ص 1.
- 5- طاهر أحمد الزاوي، ولاية طرابلس من بداية الفتح العربي إلى نهاية العهد التركي، ط 1، دار الفتح للطباعة والنشر، بيروت، 1970، ص 273.
- 6- الوثائق العثمانية (المجموعة الأولى)، وثيقة رقم 34، إعداد: خليفة محمد الدويبي، ترجمة: محمد الأسطى، دار الكتب، طرابلس، ليبيا، 1990، ص 123.
- 7- رأفت غنيمي الشيخ، تطور التعليم في ليبيا في العصور الحديثة، ط 1، دار التنمية للنشر، مصر، 1972، ص 132.
- 8- محمد الكوني بالحاج، التحديث العثماني في ولاية طرابلس الغرب 1864-1911، أطروحة لنيل الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2008، ص 84.
- 9- الوثائق العثمانية، المصدر السابق، ص 132-134.
- 10- محمد الكوني بالحاج، المرجع السابق، ص 192-193.
- 11- الوثائق العثمانية، المصدر السابق، ص 119، 132، 134.
- 12- أحمد صدقي الدجاني، ليبيا قبيل الاحتلال الإيطالي أو (طرابلس العرب أواخر العهد العثماني الثاني) 1882-1911، ط 1، المطبعة الفنية الحديثة، القاهرة، 1971، ص 123.
- 13- وثائق تاريخ ليبيا الحديث (مجموعة أدهم)، تقديم: أحمد صدقي الدجاني، ترجمة: عبد السلام أدهم، منشورات جامعة بنغازي، 1974، ص 41-42.
- 14- مخلوف إسماعيل سلامة الغزوي، ولاية طرابلس الغرب أثناء الحكم العثماني 1864-1911، رسالة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر، 2007، ص 119.

- 15- محمد الكوني بالحاج، المرجع السابق، ص211-212.
- 16- جاءت فكرة إنشاء هذه المدرسة من قبل السلطان عبد الحميد الثاني بأن كلف مساعده عثمان نوري باشا بالمهمة في21حزيران 1892م وبالتنسيق مع الصدر الأعظم ووزارة المعارف، وتمت التحضيرات في غضون ثلاثة أشهر وافتتحت بمناسبة المولد النبوي في 12 ربيع الأول عام1310هـ الموافق لـ 04 تشرين الأول 1892م ، والهدف منها تعليم أبناء زعماء القبائل البدوية العربية، والغرض من ذلك كسب ولاء شيوخ تلك القبائل للسلطنة، والتعليم فيها مجاني ولمدة خمسة سنوات، للاطلاع أكثر ينظر: يوجين يوغان، مدرسة العشائر في اسطنبول، ترجمة: نهار محمد نوري، ط1، دار الوراق للنشر، بغداد - بيروت، 2014، ص23-31.
- 17- محمد الكوني بالحاج، التعليم في مدينة طرابلس الغرب في العهد العثماني الثاني 1835-1911 وأثره على مجتمع الولاية، دار الكتب الوطنية، ط1، بنغازي- ليبيا، 2000، ص95.
- 18- الدستور العثماني، ج1، ترجمة: نوفل نعمة الله نوفل، المطبعة الأدبية، بيروت، 1883، ص383.
- 19- يعود تأسيس أول مطبعة بولاية طرابلس الغرب عام 1859م بالطباعة الحجرية فكانت بداياتها على طبع الوثائق الرسمية لحكومة الولاية، وكان مقرها سرايا الحمراء، وفي عهد الوالي محمود نديم باشا أمر بتطوير المطبعة وتحسين أداؤها مما مكن من إصدار أول صحيفة وهي جريدة طرابلس الغرب عام 1866، وسالنامة، وهي دورية سنوية صدرت عام 1868م، إلى أن تمكن من تأسيس المطبعة الحديثة التي أرسلت حروفها وبعض لوازمها مع مرتبها (المصقّف) من استانبول، على أن تجلب الآلة الطابعة من لندن؛ ينظر: محمد الكوني بالحاج، المرجع السابق، ص111.
- 20- أحمد بك النائب الأنصاري، المصدر السابق، ص30.
- 21- آمال محمد المحجوب، الاوبئة والمجاعات في ولاية طرابلس الغرب (1835-1911) ، دار الكتب الوطنية، ط1، بنغازي، 2006، ص27-28.
- 22- المرجع نفسه، ص60.
- 23- المرجع نفسه، ص61-62.
- 24- اختلفت الروايات حول من اسهم في بنائه بينما يذكر محمود ناجي بأن هذا المستشفى قد بناه الوالي أحمد راسم، ويسع لمائة فراش(سرير)؛ ينظر: محمود ناجي، المرجع السابق، ص181.
- 25- أحمد صدقي الدجاني، المرجع السابق، ص112-113.
- 26- وفاء كاظم ماضي الكندي، "قراءة في الأحوال الصحية والعادات الغذائية لمجتمع ولاية طرابلس الغرب (1835-1911)"، مجلة كلية التربية الأساسية، جامعة بابل، العراق، عدد13، سبتمبر 2013، ص687.
- 27- نقولا زيادة، محاضرات في تاريخ ليبيا من الاستعمار الايطالي إلى الاستقلال، معهد الدراسات العربية، جامعة الدول العربية، القاهرة، 1958، ص60.
- 28- محمد بن عثمان الحشاشي، رحلة الحشاشي إلى ليبيا 1895(جلاء الكرب عن طرابلس الغرب) ، ط1، تقديم وتحقيق: علي مصطفى المصراطي، دار لبنان، بيروت 1965، ص69.
- 29- انتوني جوزيف كاكيا، ليبيا في العهد العثماني الثاني 1835-1911، ترجمة: يوسف حسن العسلي، دار إحياء الكتب العربية، طرابلس الغرب، 1946، ص119.
- 30- أحمد صدقي الدجاني، المرجع السابق، ص49.
- 31- محمد أحمد الطوير، تاريخ الزراعة في ليبيا أثناء الحكم العثماني، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، مصراته، ليبيا، 1991، ص34.
- 32- وفاء كاظم ماضي الكندي، الواقع الاقتصادي والاجتماعي لولاية طرابلس الغرب في العهد العثماني الثاني (1835-1911) ، دار الأيام، الأردن، 2016، ص81.
- 33- محمد الكوني بالحاج ، التحديث، المرجع السابق، ص56.

جوانب من إنجازات ومواقف الوالي أحمد راسم باشا بولاية طرابلس الغرب 1881-1896

- 34- وفاء كاظم ماضي الكندي، **الواقع الاقتصادي**، المرجع السابق، ص 65.
- 35- بمناسبة افتتاح مشروع عين الماء في 9 شعبان 1308 هـ أقيم حفل كبير حضره الوالي ومعظم موظفي الولاية وقادة العساكر وممثلو هيئة البلدية وجمع غفير من السكان تلى فيها مفتي الولاية الشيخ مصطفى بن أبي بكر كلمة دعا فيها للسلطان والوالي بوافر الدعاء، ينظر: أحمد صدقي الدجاني، المرجع السابق، ص 111.
- 36- **الوثائق العثمانية**، المصدر السابق، ص 140-156.
- 37- أحمد النائب الأنصاري، المصدر السابق، ص 35.
- 38- المصدر نفسه، ص 45.
- 39- **الوثائق العثمانية**، المصدر السابق، ص 132-134.
- 40- أحمد النائب الأنصاري، المصدر السابق، ص 47.
- 41- أحمد صدقي الدجاني، المرجع السابق، ص 109-110.
- 42 - أحمد النائب الأنصاري، المصدر السابق، ص 44.
- 43- سوانسون كاوبر، **مرتفع آلهات الجمال استكشاف الهياكل الثلاثية والمواقع المغليثية في طرابلس**، ترجمة، أنيس زكي حسن، مكتبة الفرجاني، طرابلس 1998، ص 47. أيضا ينظر أحمد النائب الأنصاري، المصدر السابق، ص 41.
- 44- خليفة محمد التليسي، **حكاية مدينة لدى الرحالة العرب والأجانب**، ط2، الدار العربية للكتاب، طرابلس-تونس، 1985، ص 185.
- 45- النائب الأنصاري، المصدر السابق، ص 33.
- 46- وفي طرابلس الغرب كانت مهمة تسيير شؤون المدينة موكلة إلى شيخ البلد وهو أحد وجهاء المدينة يختاره الوالي ويسند إليه مهمة تنظيم الأسواق ومراقبة الأسعار والمكاييل والموازين، ومحاربة الغش وفض الخصومات التي تحدث بين أصحاب الحرف، ونظافة الشوارع وترميم الأسوار وجباية الرسوم من أصحاب الحرف والصنائع والإشراف على مشاريع الحكومة المختلفة داخل المدينة؛ ينظر: **بلدية طرابلس في مائة عام 1870-1970**، المطبعة الليبية، طرابلس، 1972، ص 97-98.
- 47- أحمد صدقي الدجاني، المرجع السابق، ص 213؛ ينظر أيضا: بلدية طرابلس في مائة عام، المرجع السابق، ص 99.
- 48 - بموجب الإصلاحات صدر قانون ينص على إنشاء مجالس بلدية في المدن ينتخب لها رئيس بلدية وأعضاء مجلس بلدي وبمساعدة مستشارين فنيين (مهندس- طبيب- كاتب- محاسب) ؛ ينظر: جميل السيار، **تكوين العرب الحديث**، ط1، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 1997، ص 404-405.
- 49- أحمد النائب الأنصاري، المصدر السابق، ص 29؛ ينظر أيضا: أحمد صدقي الدجاني، المرجع السابق، ص 109-110.
- 50- المدني سعيد عمران المدني، **الاتصالات والمواصلات في ولاية طرابلس الغرب 1864-1911**، رسالة دكتوراه، قسم التاريخ، جامعة الجزائر 2، 2007، ص 87-88.
- 51- محمود ناجي، المرجع السابق، ص 181.
- 52- **الوثائق العثمانية**، المصدر السابق، ص 127.
- 53- طاهر أحمد الزاوي، المرجع السابق، ص 274.
- 54- أحمد صدقي الدجاني، المرجع السابق، ص 60-65.
- 55- شارل فيرو، **الحواليات الليبية منذ الفتح العربي حتى الغزو الايطالي**، ط3، ترجمة: محمد عبد الكريم الوافي، منشورات جامعة قار بونس، بنغازي، 1994، ص 525.
- 56- أحمد صدقي الدجاني، المرجع السابق، ص 71-73.
- 57- طاهر أحمد الزاوي، المرجع السابق، ص 273.
- 58-Hanmer George Warrington, ". Wikipedia , The Free Encyclopedia.
- 59- أحمد صدقي الدجاني، المرجع السابق، ص 74-75.

عاشور قويدر

- 60- نشرت جريدة الجوائب مضمون المرسوم بتاريخ 7 محرم 1299 هـ التي كان يصدرها الشيخ أحمد افندي فارس الشدياق، فهذه الجريدة ذائعة الصيت والمقروئية في طرابلس الغرب؛ ينظر: علي مصطفى المصراطي، الصلات بين ليبيا وتركيا التاريخية والاجتماعية، (د.د.م.ت.ط)، ص100-101، وعن الشدياق ينظر، عصمت نصّار، أحمد فارس الشدياق قراءة في صفائح المقاومة، دار الهداية، مصر، 2005.
- 61- صادف هذا القرار رحلة الرحالة الانجليزي كوبر عام1895، وبالرغم علم هذا الأخير من سريان تنفيذه إلا أنه واصل رحلته إلى غريان وترهونة ومسلاته؛ ينظر: سوانسون كاوبر، المصدر السابق ، ص9.
- 62- أحمد صدقي الدجاني، المرجع السابق، ص 79.
- 63- المرجع نفسه، ص81-82.
- 64- المرجع نفسه، ص81.
- 65 - أحمد النائب الأنصاري، المصدر السابق، ص 28.
- 66- وثائق تاريخ ليبيا الحديث (مجموعة ادهم) ، المصدر السابق، ص129.
- 67- أحمد صدقي الدجاني، المرجع السابق، ص130-132.
- 68- محمد الكوني بالحاج، المرجع السابق، ص249-250.
- 69- ن.إ. بروشين، تاريخ ليبيا في العصر الحديث - منتصف القرن السادس عشر - مطلع القرن العشرين ، ط2، ترجمة: عماد حاتم، دار الكتب الوطنية، بنغازي، 2005، ص 375-378.
- 70- محمد الكوني بالحاج، آثار الجمعيات الأهلية السياسية في مواجهة التغلغل الأوروبي في طرابلس الغرب1883-1911، مجلة السائل، السنة 02، العدد ، 02 ،جامعة مصراتة، ليبيا، جوان 2007 ، ص135.
- 71 - أحمد النائب الأنصاري:1848-1918 أديب ومؤرخ ليبي، يتقن اللغة العربية والتركية، تولى العديد من الوظائف أهمها رئيس بلدية طرابلس1878-1883، وعضو بمجلس أمانة بلدية (العاصمة) استانبول1885، ومن آثاره: المنهل العذب في تاريخ طرابلس الغرب صدر عام1899، ونفحات النسرين والريحان فيمن كان بطرابلس من الأعيان، توفي في بيروت. انظر: عمار محمد جحيدر (محرر)، المؤرخ أحمد النائب الأنصاري، أعمال الندوة العلمية في الذكرى المئوية لصدور كتابه المنهل العذب، 1999/11/01، دار الكتب الوطنية، بنغازي، ليبيا، 2008، ص22.
- 72 - جماعة النخبة التي انخرطت في الجمعية من أمثال: مصطفى بن زكري، الشيخ إبراهيم باكير، محمد البوصيري، محمد الباهي، وعلي وإبراهيم الزمرلي، عبد الرحمن البوصيري، حسن المبروك، حسن عويدات، مصطفى القلالي، محمود القلهود، علي العويدات، علي الزقوزي، أحمد بن عويدات، ينظر: محمد مسعود حبران، مصطفى بن زكري في أطوار حياته وملامح أدبه، المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان ، طرابلس ، 1984، ص52.
- 73- مجموع وثائق القضية الذي قام بالتحقيقات والاستنطاق جاءت بعنوان: مستنطق عربي العبارة قرار نامة سنك أصلي وعيني تتألف الوثيقة من 34 ص، مؤرخة في 15 شوال 1300 هـ الموافق ل 1883، بتوقيع المستنطق "عبد خليل دربيكة" ومعاونه "محمد الطيب المرابط" وفي أثناء التحقيق الذي جرى في 25 مارس 1299 هـ/1883م أنكر أحمد النائب الأنصاري معرفته بإبراهيم سراج الدين وأنه التقى به صدفة في محل لبيع الكتب. وبالتالي نجح في دفع التهمة عنه. أما حمزة ظافر المدني فحقق معه يوم الخميس 16 حزيران 1883 أنكر هو الآخر معرفته بإبراهيم بل ذكر أن هذا الأخير كان يقد إلى الزاوية مثل غيره من عابري السبيل؛ للاطلاع أكثر ينظر: أحمد صدقي الدجاني، بدايات اليقظة العربية والنضال الشعبي في ليبيا 1882-1911، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط1، بيروت، لبنان، 1977.
- 74- المرجع السابق، ص127.
- 75 - الكوني محمد بالحاج، المرجع السابق، ص256.
- 76- أحمد صدقي الدجاني، بدايات اليقظة، ص127.

جوانب من إنجازات ومواقف الوالي أحمد راسم باشا بولاية طرابلس الغرب 1881-1896

- 77- المرجع نفسه، ص 133.
- 78- الكوني محمد بالحاج، المرجع السابق ، ص 256.
- 79- محمد بشير سويسي، التعليم الديني (التعليم الأهلي) خلال الفترة من (1835-1950) والتغيرات التي طرأت عليه، أعمال الندوة العلمية الثامنة حول المجتمع الليبي (1835-1950)، بمركز الجهاد الليبي ، طرابلس ، سبتمبر 2000، ص592.
- 80 - محمد فؤاد شكري، السنوسية دين ودولة، دار الفكر العربي، القاهرة، 1948، ص 67، 78-80.
- 81 - أحمد صدقي الدجاني، الحركة السنوسية نشأتها ونموها في القرن التاسع عشر، ط1، (د.د.ط) ، (د.م.ط)1967، ص297-298.
- 82- المرجع نفسه، ص207.